الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

جمهورية

خارطة طريق.. للتحول إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية

الخلاف مع السيناريو الذي طرحه الأستاذ «محمد حسنين هيكل» لمواجهة الواقع المصري السيئ والذي وصفه بأنه «أزمة معقدة متشابكة، اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية، وفي بعض المرات إنسانية» وأننا «سياسيا أمام طرق مسدودة، وبصراحة شديدة نحن أمام ظروف غير قابلة للاستمرار وبالتالي أوضاع غير قابلة للدوام» وأن «هناك انتقالاً ضرورياً للسلطة.. وكل ما هو مرسوم للانتقال الآن لا يؤدي إلا إما إلى الفوضى أو الانفجار»..

حسين عبد الرزاق

هذا الخلاف الذي فصلته في الأسبوع الماضي لـ «الأهالي» (الأربعاء ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩) يفرض علي – وعلى كل من لا يوافق على هذا السيناريو القائم على إنشاء «مجلس أمناء الدولة والدستور» وفترة انتقالية لمدة ٣ سنوات، مع اتفاقه مع الأستاذ هيكل في تشخيص الأزمة وأبعادها – أن يطرح اجتهاده الخاص والسيناريو البديل الذي يراه ممكنا وقادرا على فتح الباب أمام التغيير الديمقراطي.

واجتهادنا في حزب التجمع يقوم على اقتراح تعديلات جوهرية في الدستور الحالي (دستور ١٩٧١)، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق الانتخابية «السياسية»، وتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب، وتكوين جبهة واسعة للتغيير من الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الديمقراطية تتبني هذه التعديلات الدستورية والقانونية، كجزء من برنامج شامل للتغيير والإصلاح السياسي سبق للأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية التوافق عليه وطرحه على الرأي العام في «برنامج الأحزاب والقوى السياسية للإصلاح السياسي والدستوري» عام ١٩٩٧، ثم عام ٢٠٠٢ في وثيقة «لجنة الدفاع عن الديمقراطية» وأخيرا في عام ٢٠٠٨ في وثيقة «الائتلاف الديمقراطي» الذي ضم أحزاب التجمع والوفد والناصري والجبهة، وتحرك قيادات وكوادر هذه الجبهة خارج المقرات والصحف والبيانات، من خلال الأساليب الديمقراطية المعروفة، خاصة توزيع البيانات في الشارع، وعقد المؤتمرات الجماهيرية في مدن وقرى مصر، وتنظيم المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية، بهدف تكوين رأي عام ضاغط لإلزام الحكم بالاستجابة لهذه الحزمة من المطالب الديمقراطية وفتح الباب أمام التغيير.

ولا جدال في أن مصر تحتاج إلى دستور جديد يقوم على أساس نظام الجمهورية البرلمانية ويحقق التوازن بين السلطات الثلاث وينهي هيمنة السلطة التنفيذية ويقلص السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية، وهذا هو المطلب الدائم والمستمر للأحزاب والقوى الديمقراطية، والممكن في المرحلة الحالية هو التركيز على تعديل بعض مواد الدستور، التي تفتح الباب أمام التحول إلى جمهورية برلمانية.

وبداية فمن المهم عدم المساس بالمواد من ٤٠ إلى ٦٣ الخاصة بالحريات والحقوق والواجبات العامة، وكذلك المادة ٨٨ والتي كانت تنص على أن يتم الاقتراع تحت إشراف الهيئات القضائية وعودتها إلى أصلها، وإلغاء المادة ١٧٩ المضافة في ٢٩ مارس/ آذار ٢٠٠٧ والتي تعطل فقرات من المواد الخاصة بالحريات والحقوق العامة، وكذلك المادة ٧٤ التي تعطي رئيس الجمهورية، سلطة اتخاذ ما يعني له من إجراءات في ظروف معينة والاستفتاء عليها خلال ٦٠ يوما، والمادة ١٣٧ التي تنص على تولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، والمادتان ١٣٨ و١٤٢ وكلاهما يتعلقان بتولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، وتعديل عديد من المواد في مقدمتها المادة ١٧٦ الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية ليصبح نصها «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر في انتخابات تعددية وتحت إشراف كامل من القضاة، ويعتبر فائزا الحاصل بين المرشحين على الأغلبية المطلقة، فإذا لم يحصل أي من المرشحين علي الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب خلال ١٥ يوما بين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات من بين المرشحين، ويحدد القانون الشروط الموضوعية الواجب توافرها في المرشح لرئاسة الجمهورية»، والمادة ٧٧ لتحديد مدة الرئاسة بخمس سنوات وجواز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى تالية، وتعديلات أخرى للمواد ٩٣ و١٢٧ و١٣٣ و١٤١ و١٤٨ و١٥٣ وإلغاء المادة ١٧٣، على النحو المبين في دراسة حزب التجمع منذ عام ٢٠٠٧. ومع تعديل الدستور فمن الضروري العمل على إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية «الانتخابية» وتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب، وذلك طبقا للمشاريع السابق إعدادها بين الأحزاب السياسية منذ منتصف التسعينيات، والتي تقوم على المبادئ التالية:

– إجراء الانتخابات التشريعية على أساس القائمة النسبية المفتوحة والمنقوصة وغير المشروطة، مع إطلاق حرية تكوين القوائم بين قوائم حزبية خالصة أو قوائم من مجموعة من المواطنين «مستقلين أو منتمين لحزب أو أكثر» أو قوائم مشتركة من أكثر من حزب أو من حزب ومجموعة من المواطنين، بما يضمن المساواة التامة بين المواطنين في ممارسة حق الترشيح والانتخاب لمجلس الشعب.

– تشكيل لجنة قضائية تسمى «لجنة الانتخابات العليا» تقوم بإدارة العملية الانتخابية كاملة بدءا من إعداد جداول صحيحة للقيد على أساس الرقم القومي والسجل المدني وحتى الفرز وإعلان النتيجة، دون أي تدخل من السلطة التنفيذية، وإلزام جميع الوزارات والإدارات والهيئات العامة التي تتصل أعمالها بالانتخابات بما تصدره اللجنة من قرارات في هذا الشأن.

– إعطاء كل حزب سياسي وكل قائمة انتخابية الحق في استخدام وسائل الاتصال خاصة أجهزة الإذاعة والتليفزيون المملوكة للدولة للدعاية لبرامجها ومرشحيها، وضمان حق التنقل للمرشحين في الدوائر الانتخابية وعقد الاجتماعات والمسيرات السلمية.

– وقف العمل بقانون الطوارئ – إذا كانت حالة الطوارئ معلنة – عند صدور قرار دعوة الناخبين للتصويت، ويظل هذا الوقف ساريا حتى إعلان النتيجة النهائية.

وفي ظل احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للأغلبية «الكاسحة» لتعبيرهم في مجلسي الشعب والشورى، واقتصار طلب تعديل الدستور على رئيس الجمهورية وثلث أعضاء مجلس الشعب، فتحويل هذه المشاريع إلى قوانين يعتمد على شيئين:

الأول: تكوين جبهة واسعة من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات العامة المنحازة للديمقراطية تتبنى تعديل الدستور والقوانين السابق الإشارة إليها.

الثاني: تكوين رأي عام ضاغط لإلزام الحكم بالاستجابة لهذا التحول الديمقراطي، وذلك عن طريق عقد الندوات في مقار الأحزاب والكتابة في الصحف لشرح التعديلات المطلوبة، وتنظيم المؤتمرات الجماهيرية في المدن والقرى في طول البلاد وعرضها، وتوزيع البيانات – في الشارع في أماكن التجمع الطبيعية – التي تدعو لهذا التغيير الديمقراطي وتفصله، وتنظيم المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية للضغط على الحكم وإلزامه بإجراء هذه التعديلات وفتح الباب أمام التحول الديمقراطي، لتكون انتخابات مجلس الشعب القادمة في ٢٠١٠ وانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، ثم انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠١١، بداية لتحول مصر إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية.

قضية

الأشياء تتداعى

فريدة النقاش

توافق صدور الحكم على الصحفي اليمني سمير جبران رئيس تحرير صحيفة «المصدر» بالحبس سنتين وسحب ترخيص صحيفته ومنعه من العمل الصحفي إلى الأبد قبل أيام، تصادف مع إعلان تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي درس الهوة الجندرية أي الفروق بين الرجال والنساء في الأجور وفي المواقع السياسية والاجتماعية ومستوى المعيشة عامة، وحيث يجري التمييز ضد النساء لأنهن نساء، درس المنتدى هذه الفجوة الشاسعة التي وصفها بالهوة في ١٣٤ دولة وجاءت اليمن في الترتيب الأخير.

وفي توافق تام مع القيود المتزايدة على الحريات العامة في البلاد تزامناً مع انتشار الفساد واتساع قاعدة الحرب الأهلية في الشمال والغضب الشعبي في الجنوب.

وكانت النيابة العامة قد وجهت للصحفي اليمني الذي اتهم الرئيس علي عبدالله صالح بالضلوع في الفساد بتهمة إهانة رئيس الجمهورية وفقاً لنصوص استعارها اليمنيون من القانون المصري، إذكانت التهمة في الأصل هي العيب في الذات الملكية، وحين صدرت الدساتير الجمهورية المختلفة انتقل النص ليصبح إهانة رئيس الجمهورية وطالما كافح الصحفيون المصريون واليمنيون لإلغاء الحبس في قضايا النشر، وتماما كما فعل الرئيس المصري أعلن الرئيس اليمني أنه أصدر تعليماته قبل عامين بعدم حبس الصحفيين في قضايا النشر، ولكنه أيضاً لم يلغ القوانين التي كان قد وعد بإلغائها وبقيت سيفاً مسلطاً علي رقاب الصحفيين اليمنيين مثلها مثل القوانين المصرية، وبقي الوعد اليمني كما الوعد المصري حبراً على ورق.

وتتعلم النظم الاستبدادية العربية من بعضها البعض إذ تبقي مساحة الحرية الواسعة التي تتمتع بها الصحافة حرية عرفية بقرار رئاسي ضمني أو وعد كما يسميه البعض ولكن هذاالقرار الرئاسي أو الوعد يمكن إلغاؤه في أي وقت لتبرز الأنياب المسنونة لترسانة القوانين المقيدة للحريات والجاهزة للتطبيق عند الضرورة لتأديب المتمردين، وتخويف الشجعان، وإسكات الخائفين أي شل الروح النقدية للمجتمع كله، والحيلولة دون بناء حالة موضوعية عقلانية تشكل رافعة وسندا للتطور السلمي الديمقراطي بديلاً عن الاضراب و الفوضى التي شاعت فعلاً في اليمن في السنوات الأخيرة بعد أن أغلق الحكم الاستبدادي أبواب الحوار والتغيير الذي كان يمكن انجازه عبر المصارحة والتوافق الوطني وبعد أن تحولت الوحدة بين شطري البلاد التي قامت على أسس طوعية إلى إلحاق الجنوب وإخضاعه لسلطة الاستبداد في الشمال، بعد أن كان الشعب اليمني قد اندفع في اتجاه الوحدة مفعماً بالأمل، ومتطلعاً للديمقراطية والعدالة والكرامة والحداثة، فضلاً عن التشوق للدور الجدير بهذا البلد الكبير في الجزيرة العربية لما لليمن من تاريخ وتراث عريق واسهام مرموق في الحاضر العربي قدمه شعبه رغم كل العقبات التي كرست التخلف والاستبداد.

وحين انتعشت حركة تحرير المرأة في البلدان العربية متوافقة مع التوجه العالمي الذي دشنته مؤتمرات الأمم المتحدة للنساء منذ عام ١٩٧٥ بدءاً بالمكسيك واعتماد الأمم المتحدة ٨ مارس/ آذار يوماً عالمياً للمرأة تتويجاً للكفاح المجيد الذي خاضته ملايين النساء في كل بلدان العالم من أجل العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية سارعت القوى الرجعية والظلامية العربية بتوجيه الاتهام لهذه الحركات باعتبارها مستوردة، بل وقاموا بملاحقة النساء القائدات في عدد من البلدان ومن ضمنها اليمن ومصر ساعين لإسكات كل الأصوات المطالبة بالحرية وحبس النساء داخل النقاب والحجاب أو في البيت.

وها هي الوقائع تؤكد مجدداً أن كل الظواهر ترتبط ببعضها البعض، وتبين أن العدوان على حريات الصحفيين يظل وثيق الصلة بتدهور موقع اليمن فيما يخص الفجوة النوعية (الجندرية)، ذلك أن الحريات العامة لا تتجزأ.

وليس غريباً والحال كذلك أن تأتي المنطقة العربية في ذيل قائمة مناطق العالم لا فحسب من حيث عدم توفر الحريات العامة فيها ومنها حرية الصحافة وإنما أيضاً من أوضاع النساء التي تتدهور بانتظام، ومستويات المعرفة والتعليم المتدنية التي أسفرت عن خروج كل الجامعات العربية من قائمة أفضل خمسمائة جامعة في العالم رغم الاحتفال في العام الماضي بمرور مئة عام على إنشاء جامعة القاهرة.

الأشياء إذن تتداعى، والأواني المستطرقة تصب في بعضها البعض، ويغرق الوطن العربي في دوامة الفساد الذي يحمي الاستبداد، ولم يكن مفاجئا والأمر كذلك أن تسقط المنطقة في قبضة التبعية للامبريالية، ويفتقر حكامها لـلإرادة السياسية المستقلة والحرة بعد قمع الشعوب وإفقارها وإخراجها من معادلات القوة.

ولكن لتداعي الأشياء حد ونهاية وعندها سوف تكون اليقظة الشعبية التي ستضع حدا لكل هذا الهوان وقد لاحت بشائرها.

أرشفة

صورة عن قرب

قسم الارشيف في مؤسسات الدولة

صبيح الحافظ

من المعروف ان لكل مؤسسة او مديرية عامة في وزارات الدولة هيكلاً إدارياً يتكون من اقسام وشعب، وتضطلع هذه المكونات بمهام وانشطة محددة وتختلف الواحدة عن الاخرى وترتبط مع بعضها البعض لإنجاز إعمال المؤسسة أو المديرية العامة.

ومن هذه الاقسام قسم يطلق عليه قسم الارشيف او شعبة الاوراق او "شعبة الاضابير" "الملفات" وان هذا القسم يمثل بنك معلومات يغذي ويرفد بقية اقسام المديرية العامة الاخرى بالمعلومات المطلوبة من قبل تلك الاقسام او الشعب الاخرى من خلال الوثائق المحفوظة داخل الملفات. ان قسم الارشيف يقوم بمهام تسلّم الكتب والوثائق الواردة من الاقسام الاخرى لحفظها وخزنها بملفات بعد تصنيفها وترتيبها حسب موضوع وعنوان كل ملف وباعتماد نظام فهرسة فعال للدلالة بموجبه عند استرجاع الوثيقة المطلوبة من قبل أي من الاقسام الاخرى.

ان اهمية المعلومات التي تدخل في مهام مؤسسات الدولة تعد من اهم المشكلات الحيوية في عصرنا الحاضر وتستمد اهميتها من ارتباطها بمختلف مجالات النشاط مع الدوائر الاخرى في الدولة.

ان انسيابية تزويد مكونات المؤسسة بالمعلومات المطلوبة هو امر في غاية الاهمية، وبعكسه سوف يصيب تلك المؤسسة ولجميع اقسامها بالشلل التام، عندها ينعكس ذلك على علاقتها بالآخرين وستكون المشكلة في غاية الخطورة اذا كانت تلك المؤسسة على مساس بالمواطنين مباشرة.

إن الأمر الذي حفزني لكتابة هذا الموضوع هو ما شاهدته من خلال قيامي بزيارات ميدانية لعدد من اقسام الارشيف في المؤسسات ودوائر الدولة بهدف وضع دراسة متكاملة للارتقاء بهذه الاقسام الى التي تماثلها في الدول التي سبقتنا في التحديث والتطوير واستعمال تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، لا سيما ونحن نعيش في عصر تقنية وتكنولوجيا المعلومات.

لقد شاهدت ان الكثير من اقسام الارشيف ما تزال تطبق الانظمة القديمة البالية في التوثيق دون ان تصل اليها ادوات وانظمة التحديث خاصة في اطار المكننة إن المشاكل التي تعانيها تلك الاقسام كثيرة ومختلفة، الامر الذي اصبحت عاجزة تماما عن تلبية طلبات الاقسام الاخرى في تلك المؤسسة لتزويدها بالمعلومات.

لقد رأيت الملفات " الاضابير " قد وضعت في رفوف خشبية مرتفعة حتى السقف، ولا ادري كيف يستطيع الموظف المسؤول الوصول الى الملف الذي يقع في الاعلى. في هذه الحالة علينا تدبير سلم لهذه الغاية.

لم اجد أي فهرس للملف الواحد في داخله كدلالة للوثائق التي يحتويها ذلك الملف.

لاحظت ايضا عددا كبيرا من الملفات قد وضعت على المناضد في وسط القاعة ولم توضع في اماكنها في الرفوف وسبب ذلك هو تثاقل وتكاسل الموظف المسؤول.

ان نظام الفهرسة والترميز خال من نظام التصنيف، وكل ما رأيته هو رقم الملف فقط ذو بعد واحد، وان هذا النظام في الفهرسة يعطينا اعتقاداً إن الموظفين الذين يعملون في قسم الارشيف ليسوا من اصحاب الاختصاص في علم المكتبات ونظم المعلومات، وما زاد المشكلة تعقيداً هو انه قد ساد تقليد بين المدراء العامين هو اختيار بعض الموظفين غير الكفوئين وغير المدربين في مجال الحفظ وتوثيق المعلومات، ولم يحملوا شهادات اختصاص ووضعهم في اماكن الحفظ "قسم الارشيف" كذلك ان الموظف غير الكفوء وغير المرغوب فيه بسبب عدم انتظامه بالدوام او لمشاكسته فإنه ينقل الى قسم الارشيف " شعبة الاوراق " علما ان اهم قسم في تلك المؤسسة او المديرية العامة او ديوان الوزارة هو قسم الارشيف لانه يمثل القلب النابض والمحرك الرئيسي لتلك المؤسسة.

إن معالجة المشاكل التي تعانيها اقسام الارشيف لا تتم بخطوة واحدة، وانما بخطوات ومراحل متعددة وفق منهج علمي ونظام مقنن يعد ويصمم من قبل عناصر ذات اختصاص في نظم المعلومات وعلم المكتبات.

ان اول هذه الخطوات ادخال المكننة في المستلزمات والأدوات الحديثة، كالدواليب المتحركة والـدوارة، ان هذه الادوات وغيرها تصنع في الكثير من بلدان العالم وانها متيسرة، كذلك ادخال الحاسبات الالكترونية في مجال الفهرسة واسترجاع المعلومات.

إن وضع نظام تصنيف الملفات يعد في غاية الاهمية، اذ ان هذا النظام يساعدنا في اختزال مجال البحث عن المعلومة المطلوبة وكذلك وضع فهارس متعددة المداخل والابتعاد عن نظم الفهارس ذات البعد او المدخل الواحد.

إن فهرسة الملف الواحد هو من اولى الخطوات للوصول الى الوثيقة التي تحمل المعلومة المطلوبة.

من المهم جداً تجهيز قسم الارشيف بأجهزة الاستنساخ الوثيقة وإرسالها إلى طالبها دون ارسال الملف برمته.

واخيرا علينا ان ندرك اننا كلما اسرعنا في استرجاع المعلومة المطلوبة وتقديمها لصاحب القرار لمعالجة وحل المسألة المطروحة عليه نكون قد قدمنا له المساعدة في الانتقال لمعالجة المشكلة التالية، وهكذا، وبعكسه سنكون قد اسهمنا بوضع المطبات أمام متخذي القرار.

وأخيراً.. ان استرجاع المعلومات وإرسالها إلى طالبها يجب ان تكون بالشكل المناسب وبالقدر المناسب وبالوقت المناسب.

على العموم ان ثورة المعلومات ومعالجة مشاكلها وتطورها لا يمكن ان تنتهي بوقت معين ما دام هناك سيل جارف لفيضان انتاج المعلومات.. والله الموفق.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net